

# أُصُولُ الشَّاشِيَّ

نظام الدين أبي علي محمد بن محمد مدني إمام الشاشي  
المتوفى سنة ٣٤٤ هـ

وبها أسنده

## بِعُمْدَةِ الْحَوَاشِي

شرح أصول الشاشي  
للمولى محمد نيف المسمى الكنتوري

ضبطه ورفعه

عبد الله محمد الحلياني

تنبه به:

وضعنا «أصول الشاشي» في أعواد الصفحات ،  
ووضعنا شرحه «عمدة الحواشي» في أسفل  
الصفحات على شكل حواشي ، وفصلنا بينهما بخط

مشورات

محمد رحيمي بيضون

لنشر كتب السنة وأحكامها

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الفقهية، وترك القياس. وروي حديث تأخير النساء في مسألة المحاذاة وترك القياس.  
وروي عن عائشة حديث<sup>(١)</sup> القبيء وترك القياس به.  
وروي عن ابن مسعود حديث<sup>(٢)</sup> السهو بعد السلام وترك القياس.

والقسم الثاني من الرواة: هم المعروفون بالحفظ والعدالة دون الاجتهاد  
والفتوى: كأبي هريرة وأنس بن مالك.  
فإذا صححت رواية مثلهما عندك.

فإن وافق الخبر القياس فلا خفاء في لزوم العمل به.

وإن خالفه: كان<sup>(٣)</sup> العمل بالقياس أولى، مثاله: ما روى أبو هريرة الوضوء ممّا

(١) قوله (حديث القبيء) الخ... وهو ما روي أنّه قال عليه الصلوة (من قاء أو رعف في صلوته  
فليصرف وليتوضأ وليبن على صلوته ما لم يتكلم).  
والقياس يقتضي أن لا يفسد الوضوء بالرعاف والقبيء، لأن الخارج ليس بنجس لأنه خرج من  
أعلى المعدة وهو ليس بمحل النجاسة.

فإن قلت: المرة والبلغم والطعام المختلطة بها رطوبات نجسة، ولذا يتنفر عنها الطبع.  
قلت لو كانت هذه الأشياء نجسة لاستوى فيها القليل والكثير كما في الدم السائل. وروي هذا  
الحديث عن عائشة (رض) وهي فقيهة الأمة، قال عليه السلام في شأنها (خذلوا من هذه الحميراء  
ثلثي دينكم) والحميراء لقب عائشة رضي الله عنها.

(٢) قوله (حديث السهو) الخ... وهو قوله عليه السلام «لكل سهو سجدتان بعد السلام». والقياس  
يقتضي أن يسجد قبل السلام كما قال به الشافعي رح، لأنه يجبر الفائت، والجابر يقوم مقام  
الفائت في الصلوة، فكذا ما هو جابر بعد السلام خارج من وجه فلم يكن في الصلوة من كل  
الوجه.

ثم اعلم: أن المسألة مختلف فيها. فعندنا يسجد بعده، وبه قال علي، وابن مسعود، وسعد،  
وعمار، وابن عباس، وابن الزبير، والحسن، وإبراهيم، وابن أبي ليلى، والثوري، والحسن بن  
صالح، ابن يحيى، وأنس وعمر بن عبد العزيز.  
وعنده يسجد قبل السلام، وبه قال الليث، ومالك، وأحمد، وإسحق، والزهري والأوزاعي  
وغيرهم.

وقال مالك في رواية: إن كان في الزيادة فبعد السلام لحديث ذي اليمين. وإن كان بالنقصان فقبله  
لحديث ابن ثينة.

(٣) قوله (كان العامل بالقياس أولى) لأنه لو عمل بالحديث في هذه الصورة أيضاً لانسد باب الرأي  
من كل وجه، وقد أمر الله تعالى بالقياس حيث قال ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾.

والحال: إن الراوي غير مشهور بالثقة والنقل بالمعنى كان مستفيضاً فيما بينهم، فلمل الراوي نقل  
الحديث بالمعنى على حسب فهمه وأخطأ ولم يدرك مراد رسول الله ﷺ، لأن الوقوف على كل ما  
أراد عظيم الخطر، فإنه عليه السلام أوتي جوامع الكلم وإنما يكون الوقوف بالعلم والاجتهاد. =

مسّته النار . فقال له ابن عباس أرايت لو توضأت بماء سخين أكنت تتوضأ منه؟ فسكت .

وإنما ردّه بالقياس إذ لو كان عنده خبر لرواه .

وعلى<sup>(١)</sup> هذا ترك أصحابنا رواية أبي هريرة في مسألة<sup>(٢)</sup> المصّرة<sup>(٣)</sup> بالقياس

وباعتبار اختلاف أحوال الرّواة .

= فإذا لم يكن الراوي مجتهداً لم يكن واقفاً على كل ما راده صح، كيف يعتمد على قوله ويترك به القياس .

فلهذه الضرورة يترك الحديث ويعمل بالقياس وهذا ليس ازدراء بأبي هريرة واستخفافاً به حاشا وكلا بل بياناً لنكتة في هذا المقام .

(١) قوله (على هذا) أي على أن الخبر يترك بالقياس إذا لم يكن الراوي معروفاً بالفقه والاجتهاد .

(٢) قوله (في مسألة المصّرة) الخ... وهو ما روى ابن هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه

قال: «لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يغلبها إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر» أي مكان اللبن فهو مخالف للقياس من كل وجه .

لأنهم أجمعوا على أن ضمان العدوان فيما له مثل مقدر بالمثل صورة، وفيما لا مثل له مقدر بالمثل معنى وهو القيمة، وصاع من تمر ليس بمثل اللبن لا صورة ولا معنى، فلذا تركه أصحابنا رح .

ولكن هنا رقة قوية وهي: أنّ هذا الحديث جاء في البخاري برواية عبد الله بن مسعود (رض) أيضاً والحال أنه معروف بالفقه والاجتهاد .

ثم اعلم أن رواية غير الفقيه إنما لا يقبل عند مخالفة القياس إذا لم تلقه الأمة بالقبول، أما إذا تلقته يقبل .

ثم اعلم أن هذا مذهب عيسى بن أبان واختاره القاضي الإمام أبو زيد رحمه الله وتابعه أكثر المتأخرين .

وأما عند الشيخ أبي الحسن الكرخي رح ومن تابعه، فليس فقه الراوي شرطاً لتقديم الخبر على القياس، بل يقبل خبر كل عدل مطلقاً بشرط إن لم يكن مخالفاً للكتاب والسنة المشهورة، لأن التفسير من الرواي بعد ثبوت عدالته وضبطه موهوم والظاهر أنه يروى كما سمع .

ولو غيره لغير على وجه لا يتغير المعنى، هذا هو الظاهر من أحوال الحفاظ الرواة العدول خصوصاً من الصحابة رضي الله عنهم لمشاهدتهم أحوال النصوص وهم من أهل اللسان وهو الصحيح بحسب الظاهر . وليت شعري لم أختار المصنف هذا القول بل اختاره مذهب عيسى بن أبان .

(٣) قوله (المصّرة) من التصرية وهو في اللغة: الجمع، يقال: صريت الماء إذا جمعت .

والمراد في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشّد وترك الحلب مرة تَباع ويغتر بها المشتري أنها غزيرة اللبن .

# أصول الشاشي

للإمام نظام الدين الشاشي

طبعة جديدة ملونة مصححة

بإضافة عناوين البحوث في رؤوس الصفحات

على أساس حاشية

الشيخ الحافظ محمد بركات الله اللكنوي المسفي به

“أحسن الجواشي”

بإضافة نبذة من التعليقات الأخرى مع تخرىج الأحاديث

مكتبة الشاشي كراتشي، باكستان

وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ ۚ (النساء: ٨٣)

# أُصُولُ الشَّاشِي

للإمام نظام الدين الشاشي

المتوفى سنة ٣٢٥

على أساس حاشية الشيخ الحافظ محمد بركت الله اللكنوي  
المسمى به

”أحسن الحواشي“

بإضافة نبذة من التعليقات الأخرى مع تخريج الأحاديث

مكتبة الشاشي  
كراتشي باكستان

وترك القياس به، وروى حديث تأخير النساء في مسألة المحاذاة وترك القياس، وروى عن عائشة رضي الله عنها حديث القِيء وترك القياس به، وروى محمد عن ابن مسعود رضي الله عنه حديث السهو بعد السلام وترك القياس به.

والقسم الثاني من السرواة: هم المعروفون بالحفظ والعدالة دون الاجتهاد والفتوى، كأبي هريرة وأنس بن مالك رضي الله عنهما، فإذا صحت رواية مثلهما عندك، فإن وافق الخبر وعقبة بن عامر القياس فلا خفاء في لزوم العمل به، وإن خالفه كان العمل بالقياس أولى.

= والقياس فيه أن لا يكون ناقضاً؛ لأن علة نقض الطهارة هي خروج النجاسة؛ لأن اتصاف البدن بالنجاسة مما ينافي اتصافه بالطهارة، وفي القهقهة ليس ذلك أي: خروج النجاسة، فترك القياس بهذا الحديث. حديث تأخير النساء إلخ: وهو قول النبي ﷺ في حق محاذاة النساء للرجال: "أخروهن من حيث أخرهن الله". [الشافي: ص ٢٢١]. حديث القِيء إلخ: وهو ما روي أنه قال ﷺ: "من قاء أو رعف في صلاة فليتنصرف وليتوضأ، ولين على صلاته ما لم يتكلم"، والقياس يقتضي أن لا يفسد الوضوء بالرعاف والقيء؛ لأن الخارج ليس بنجس؛ لأنه خرج من أعلى المعدة وهو ليس بمحل النجاسة.

حديث السهو إلخ: وهو قوله ﷺ: "لكل سهو سجدتان بعد السلام"، والقياس يقتضي أن يسجد قبل السلام كما قال به الشافعي رحمته الله؛ لأنه يجبر الفائت، والجابر يقوم مقام الفائت في الصلاة، فكذا ما هو جابر، وبعد السلام خارج من وجه فلم يكن في الصلاة من كل الوجه، ثم اعلم أن المسألة تختلف فيها، فعندنا يسجد بعده، وبه قال علي، وابن مسعود، وسعد، وعمار، وابن عباس، وابن زبير، والحسن، وإبراهيم، وابن أبي ليلى، والثوري، والحسن بن صالح بن حي، وأنس، وعمر بن عبد العزيز، وعنده: يسجد قبل السلام وبه قال الليث، ومالك، وأحمد، وإسحاق، والزهري، والأوزاعي وغيرهم، وقال مالك في رواية: إن كان في الزيادة فبعد السلام بحديث ذي البدين، وإن كان بالنقصان فقبله؛ لحديث ابن بجنينة كذا في "الحصول".

كان العمل إلخ: لأن الشبهة تمكنت في رواية غير الفقيه من وجهين: أحدهما: شبهة الاتصال بنا، والثاني: شبهة الغلط في النقل، فلما نقل الحديث بالمعنى كان شائعاً بين الصحابة رضي الله عنهم، وغير الفقيه يحتمل أن ينقل بعبارة ولا يتنظم تلك العبارة ما انتظم به عبارة النبي ﷺ من المعاني بقصور دركها إذا نقل بالمعنى لا يتحقق إلا بعد فهم =

مثاله: ما روى أبو هريرة رضي الله عنه الوضوء ممَّا مسَّته النار، فقال له ابن عباس رضي الله عنهما: أَرَأَيْتَ لَوْ تَوَضَّأْتَ بِمَاءٍ سَخِينٍ أَكُنْتَ تَوَضُّأً مِنْهُ "فسيكت\*"، وإنما رده بالقياس؛ إذ لو كان عنده خبرٌ لرواه. أبو هريرة  
وعلى هذا ترك أصحابنا رواية أبي هريرة في مسألة "المصراة" \* بالقياس.

= المعنى، فيتمكن فيه شبهة في متن الخبر بعد ما تمكنت شبهة في الاتصال، بخلاف القياس، فإن الشبهة فيه ليست إلا في الوصف الذي هو أصل القياس كذا في "المعدن". وعلى هذا إلخ: أي على أن الخبر يترك بالقياس إذا لم يكن الراوي معروفاً بالقبه والاجتهاد.

في مسألة المصراة إلخ: المصراة من التصرية وهو في اللغة: الجمع، يقال: صريت للماء إذا جمعت، والمراد في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشد وترك الحلب مرة تباع ويغتر بها المشتري أمَّا غزيرة اللبن. [عمدة الحواشي: ص ١٧٥] وهو ما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر أي: "مكان اللبن" فهو مخالف القياس من كل وجه؛ لأنهم أجمعوا على أن ضمان العدوان فيما له مثل مقدر بالمثل صورة، وفيما لا مثل له مقدر بالمثل معنى وهو القيمة، وصاع من تمر ليس يمثل اللبن لا صورة ولا معنى، ولذا تركه أصحابنا، ولكن ههنا دقة قوية، وهي: أن هذا الحديث جاء في البخاري برواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أيضاً، والحال أنه معروف بالقبه والاجتهاد، ثم اعلم أن رواية غير الفقيه إنما لا يقبل عنه مخالفة القياس إذا لم تلقته الأمة بالقبول، أما إذا تلقته يقبل، ثم اعلم أن هذا مذهب عيسى بن أبان واختاره القاضي الإمام أبو زيد رضي الله عنه وتابعه أكثر المتأخرين، وأما عند الشيخ أبي الحسن الكرخي رضي الله عنه ومن تابعه، فليس فقه الراوي شرطاً لتقدم الخبر على القياس، بل يقبل خبر كل عدل مطلقاً بشرط أن لم يكن مخالفاً للكتاب والسنة المشهورة؛ لأن التغيير من الراوي بعد ثبوت عدلته وضبطه موهوم، والظاهر أنه يروي كما سمع ولو غيره بغير على وجه لا يتغير المعنى هذا هو الظاهر من أحوال الحفاظ =

\* أخرجه الترمذي في باب ما جاء في الوضوء مما غيرت النار رقم: ٧٩، والنسائي في باب الوضوء مما غيرت النار، رقم: ١٧٤، وابن ماجه في باب الوضوء مما غيرت النار رقم: ٤٨٥، عن أبي هريرة رضي الله عنه بألفاظ مختلفة. \*\* أخرجه البخاري في باب إن شاء رد المصراة وفي حليتها صاع من تمر، رقم: ٢٠٤٤، ومسلم في باب حكم بيع المصراة، رقم: ١٥٢٤، والترمذي في باب ما جاء في المصراة رقم: ١٢٥١، وأبو داود في باب من اشترى مصراة فكرهاها، رقم: ٣٤٤٣، والنسائي في باب النهي عن المصراة رقم: ٤٤٨٧، عن أبي هريرة رضي الله عنه.



# أُصُولُ الشَّاشِي

( مختصر في أصول الفقه الإسلامي )

تأليف

الإمام الفقيه نظام الدين الشاشي

( من رجال القرن السابع الهجري )

مع مقدمة

لفضيلة الشيخ العلامة الفقيه يوسف القرضاوي

حَقَّقَهُ وَرَاجَعَ نَصُوصَهُ وَطَلَّقَ عَلَيْهِ

الأستاذ محمد أكرم الندوي





(مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ)

# أُصُولُ الشَّاشِي

(مَخْصَرٌ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ)

تأليف

الإمام الفقيه نظام الدين الشاشي

(مِنْ رِجَالِ الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَاجِرِيِّ)

مَعَ مُقَدِّمَةٍ

لفضيلة الشيخ العلامة الفقيه يوسف القرضاوي

حَقَّقَهُ وَرَاجَعَ نَصُوصَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الأستاذ محمد أكرم الندوي



دار القرآن الإسلامي

وروى<sup>١</sup> عن ابن مسعود حديث السهو بعد السلام وترك القياس به<sup>٢</sup>.

٢- والقسم الثاني من الرواة (هم المعروفون)<sup>٣</sup> بالحفظ والعدالة دون الاجتهاد والفتوى كأبي هريرة وأنس بن مالك رضي الله عنهما.

انظر ترجمتها في: سير أعلام النبلاء ٢: ١٣٥-٢٠١، وحلية الأولياء ٢: ٤٣، وأسد الغابة ٧: ١٨٨، والإصابة ١٣: ٣٨، وشذرات الذهب ١: ٦١-٦٣.

٦ مر تخريجه -

١ ش: وروى محمد -

٢ وهو الحديث الذي رواه علقمة أن ابن مسعود سجد سجدة السهو بعد السلام، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك.

أخرجه ابن ماجة في الصلاة، باب ما جاء في من سجدها بعد السلام -

٣ ش: المعروفين، هم قوم معروف -

٤ أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر، الإمام الفقيه المجتهد الحافظ الدوسي اليماني، سيد الحفاظ الأئمة، حمل عن النبي صلى الله عليه وسلم علماً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وحدث عنه خلق كثير من الصحابة والتابعين، قال البخاري: روى عنه ثمان مئة أو أكثر، قال أبو صالح: كان أبو هريرة من أحفظ الصحابة، وقال الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره، وعن ابن عمر أنه قال: يا أبا هريرة كنت أنزمت لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وأعلمنا بحديثه،

ولم يُحسن المؤلف وغيره من فقهاء الحنفية إذ لم يعدوا أبا هريرة رضي الله عنه من أصحاب الفتيا والاجتهاد، قال الذهبي ردّ عليهم: هذا لا شيء، بل احتج المسلمون قديماً وحديثاً بحديثه لحفظه وجلالته وإتقانه وفقهه، ونأهيك أن مثل ابن عباس يتأدب معه، ويقول: أفت يا أبا هريرة، وقال الذهبي: وقد عمل الصحابة فمن بعدهم بحديث أبي هريرة في مسائل كثيرة تخالف القياس، كما عملوا كلهم بحديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها، وعمل أبو حنيفة والشافعي وغيرهما بحديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من أكل ناسياً فليتم صومه، مع أن القياس عند أبي حنيفة أنه يفطر، فترك القياس بخبر أبي هريرة، بل قد ترك أبو حنيفة القياس لما هو دون حديث أبي هريرة في مسألة القهقهة لذاك الخبر المرسل، وقال الذهبي: وقد كان أبو هريرة وثيق الحفظ، ما علمنا أنه أخطأ في حديث، مات سنة تسع وخمسين.

فإذا صحت رواية مثلهما عندك، فإن وافق الخبر القياس فلا خفاء في لزوم العمل به، وإن خالفه كان العمل بالقياس أولى.

### مثاله<sup>١</sup>:

ما روى أبوهريرة رضي الله عنه: الوضوء مما مسته النار، فقال له<sup>٢</sup> ابن عباس: أرايت لو توضأت بماء سخين أكنت تتوضأ منه؟

وذكر العلامة المحدث الفقيه محمد عبد الحي اللكنوي أبا هريرة رضي الله عنه من الصحابة الكثيرين إفتاءً، وقال: "وبهذا يُردُّ على من قال من أصحاب الأصول الحنفية: إن أبا هريرة لم يكن فقيهاً، فإنه قد عُدَّ من المفتين في العهد النبوي وبعده، ولا يُفتي في ذلك الزمان إلا الفقيه، وقد أنكر هذا القول من أصحابنا أيضاً ابنُ الهمام محمد بن عبد الواحد، مؤلف "فتح القدير" في كتابه "تحرير الأصول". (ظفر الأمانى شرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، بتحقيق شيخنا عبد الفتاح أبو ثنية ص ٥٤٣).  
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢: ٥٧٨-٦٣٢، وحلية الأولياء ١: ٣٧٦-٣٨٥، وأسد الغابة ٦: ٣١٨، والإصابة ١٢: ٦٣، وشذرات الذهب ١: ٦٣.

٥ أنس بن مالك بن النضر، الإمام المفتي، المقرئ المحدث، روية الإسلام، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي المدني، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم. وآخر أصحابه موتاً، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم علماً جماً، وقد سرد المزي نحو مأتي نفس من الرواة عن أنس، صحب أنس النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصحبة، ولازمه أكمل الملازمة منذ هاجر إلى أن مات، وغزا معه سبع مرة، وباع تحت الشجرة، قال أبوهريرة: ما رأيت أحداً أشبه بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن أم سليم، يعني أنساً، وعن ثمامة قال: كان أنس يصلي حتى تفطر قدماه مما يطيل القيام رضي الله عنه، مات سنة ثلاث وتسعين.  
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٣: ٣٩٥-٤٠٦، وأسد الغابة ١: ١٥١، والإصابة ١: ٥١، وشذرات الذهب ١: ١٠٠-١٠١.

١ سقط من: ش.

٢ ش: كما.

٣ "له" سقط من: ر، ش.

فسكت<sup>١</sup>،

وإنما رده بالقياس، إذ لو كان عنده خبر لرواه،  
وعلى هذا ترك أصحابنا رواية أبي هريرة في مسألة المصراة<sup>٢</sup>  
بالقياس<sup>٣</sup>.

### [شروط العمل بخبر الواحد]:

وباعتبار أحوال الرواة قلنا: شرط العمل بخبر الواحد:

١- أن لا يكون مخالفاً للكتاب،

٢- والسنة المشهورة،

٣- وأن لا يكون مخالفاً للظاهر.

٤ ر، ش: متوضياً.

١ أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء مما غيرت النار، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار، وأبرداود في كتاب الطهارة، باب التشديد في ذلك.

٢ أخرج البخاري في كتاب البيوع، باب إن شاء رد المصراة وفي حلبتها صاع من تمر، عن ثابت مولى عبد الرحمن بن زيد أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من اشترى غنماً مصراة، فاحتلبها، فإن رضيها أمسكها، وإن سخطها، ففي حلبها صاع من تمر، ومسلم في كتاب البيوع، باب حكم بيع المصراة، وأبرداود في كتاب البيوع، باب من اشترى مصراة فكرهها، والترمذي في كتاب البيوع، باب ما جاء في المصراة، والنسائي في كتاب البيوع، باب النهي عن المصراة، والدارمي في كتاب البيوع، باب في المحفلات، وغيرهم.

٣ وهذا من أكبر التناقض أن يتركوا حديثاً مرفوعاً متصلاً صحيح الإسناد لمخالفته القياس، ثم يأتون إلى خبر مرسل في مسألة القهقهة ويتركون به القياس، وهم لا يعرفون من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فضلاً عن أن يعرفوا أكان الراوي فقيهاً أم غير فقيه، فباللجب، اللهم إلا أن يقال: عملوا بالخبر المرسل في مسألة القهقهة في أمر تعبدى لاسبيل للقياس إليه.



نحمد الله تعالى على طبع المتن المتين في اصول الفقه والدين المسماة بالخمسين المشهور.

# أُصُولُ الشَّاشِي

مع

## أَحْسَنَ الْحَوَاشِي

— قال العلامة اللكنوي —:

”أما المختصر في علم الأصول المعروف بأصول الشاشي المتداول في زماننا.... فذكر صاحب الكشف أن اسمه ”الخمسين“ وأنه لنظام الدين الشاشي، قيل كان سن المصنف لما صنفه خمسين سنة فسماه به“

(الفوائد البهية، ص ٢٣٣)

— الناشر —

میدمی کتب خانہ۔ آرام باغ۔ کراچی

هذا الشرط ثم الروي في الأصل قسما معترف بالعلم والاجتهاد كالحلفاء  
الأممجة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر  
ومحمد بن ثابت ومعاذ بن جبل أمثالهم رضي الله تعالى عنهم فاذ  
صحت عندك روايتهم عن رسول الله عليه الصلوة والسلام يكون العمل  
بروايتهم وكل من العمل بالقياس لهذا روى محمد بن حذيث  
كان في عينه سوء في مسألة الحقيقة وترك القياس وروى حديث  
تأخير النساء في مسألة الحاذية وترك القياس به وروى عن عائشة  
حديث الثقي وترك القياس به وروى عن ابن مسعود حديث السهر  
بعدا السلام وترك القياس به والقسم الثاني من الرواة هو المعروفون  
بالحفظ والعدالة دون الاجتهاد والفتوى كابي هريرة واثني عشر  
فاذا صحت رواية مثلها عندك فان افق الخبر القياس فلا اخفاء  
في لزوم العمل به وان خالفه كان العمل بالقياس اولى مثاله ما روى  
ابو هريرة روى الموضوع مما مسته النار فقال له ابن عباس امرأت لو  
توضأت بماء سمعتي كنت تتوضأ منه فسكت وانما لم به بالقياس  
اذ لو كان عند خبر لزمه وعلى هذا ترك اصحابنا رواية ابي هريرة

بحث  
تفسير الروي على  
تقسيم

هذا هو المتن الذي هو في الأصل قسما معترف بالعلم والاجتهاد كالحلفاء  
الأممجة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر  
ومحمد بن ثابت ومعاذ بن جبل أمثالهم رضي الله تعالى عنهم فاذ  
صحت عندك روايتهم عن رسول الله عليه الصلوة والسلام يكون العمل  
بروايتهم وكل من العمل بالقياس لهذا روى محمد بن حذيث  
كان في عينه سوء في مسألة الحقيقة وترك القياس وروى حديث  
تأخير النساء في مسألة الحاذية وترك القياس به وروى عن عائشة  
حديث الثقي وترك القياس به وروى عن ابن مسعود حديث السهر  
بعدا السلام وترك القياس به والقسم الثاني من الرواة هو المعروفون  
بالحفظ والعدالة دون الاجتهاد والفتوى كابي هريرة واثني عشر  
فاذا صحت رواية مثلها عندك فان افق الخبر القياس فلا اخفاء  
في لزوم العمل به وان خالفه كان العمل بالقياس اولى مثاله ما روى  
ابو هريرة روى الموضوع مما مسته النار فقال له ابن عباس امرأت لو  
توضأت بماء سمعتي كنت تتوضأ منه فسكت وانما لم به بالقياس  
اذ لو كان عند خبر لزمه وعلى هذا ترك اصحابنا رواية ابي هريرة



وكم بلغت الأثر ١٢٠ حسن الخواشي